

المسؤولية المدنية للطبيب في الأخطاء الطبية والآثار المترتبة عليها

"دراسة تحليلية مقارنة بين القانون المدني الليبي والفقہ الإسلامي"

اطروحة دكتوراة علمية

مقدمة لاستيفاء بعض الشروط للحصول
على درجة الدكتوراة في الشريعة والقانون



UIN SUNAN AMPEL

S U R A B A Y A

إعداد

مصطفى حامد محمد الأحيرش

رقم القيد: F43416081

كلية الدراسات العليا

جامعة سونان أمبيل الإسلامية الحكومية سورابايا

2019

إقرار الطالب

أنا الموقع أدناه ، وبياناتي كالاتي :

الاسم : مصطفى حامد محمد الأحيرش

رقم التسجيل : F43416081

المرحلة : الدكتوراة

الجهة : كلية الدراسات العليا جامعة سونان أمبيل الإسلامية الحكومية بسورابايا

أقر بأن هذه الرسالة بكافة أجزائها أحضرتها من بحثي وكتبتها بنفسي إلا مواضع منقولة عزوت إلى مصادرها.

هذا ، وحررت هذا الإقرار بناء على رغبتي الخاصة ولم يجبرني أحد على ذلك .

سورابايا ، فبراير، 2019م.

الطالب المقر

مصطفى حامد محمد الأحيرش

تمت الموافقة من طرفي المشرف والمشرف المساعد على هذه الأطروحة التي قدمها

الطالب مصطفى حامد محمد الأحيرش . في سورابايا ، / / 2018

المشرف

الأستاذ الدكتور

فيصل الحق

(التوقيع)

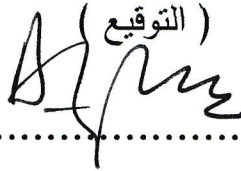


المشرف المساعد

الأستاذ الدكتور

يزيد

(التوقيع)



الموافقة والاعتماد من لجنة المناقشة

إن اطروحة الدكتوراة تحت العنوان : المسؤولية المدنية للطبيب في الأخطاء الطبية والآثار المترتبة عليها" دراسة تحليلية مقارنة بين القانون المدني الليبي والفقهاء الاسلامي"، التي أعدها الطالب :

الاسم : مصطفى حامد محمد الأحيرش رقم التسجيل : F43460181

قد دافع الطالب عن هذه الاطروحة أمام مجلس المناقشة ويقر قبولها شرطاً للحصول على درجة الدكتوراة في الشريعة والقانون . وذلك بتاريخ / / 2018م.

ويتكون مجلس المناقشة من السادة :

- 1 . الأستاذ الدكتور: حسين عزيز
..... (رئيساً ومناقشاً)
- 2 . الدكتور: أحمد نور فؤاد
..... (كاتباً ومناقشاً)
- 3 . الأستاذ الدكتور: فيصل الحق
..... (مشرفاً ومناقشاً)
- 4 . الأستاذ الدكتور: يزيد
..... (مشرفاً ومناقشاً)
- 5 . الأستاذ الدكتور: السيد عقيل حسين المنور
..... (مناقشاً خارجياً)
- 6 . الأستاذ الدكتور: أحمد زهرا
..... (مناقشاً أساسياً)
- 7 . الدكتور: همي شفق
..... (مناقشاً أساسياً)

سورابايا، / / 2018



مدير كلية الدراسات العليا
الأستاذ الدكتور حسين عزيز

رقم التوظيف 195601031985031002



KEMENTERIAN AGAMA
UNIVERSITAS ISLAM NEGERI SUNAN AMPEL SURABAYA
PERPUSTAKAAN

Jl. Jend. A. Yani 117 Surabaya 60237 Telp. 031-8431972 Fax.031-8413300
E-Mail: perpus@uinsby.ac.id

LEMBAR PERNYATAAN PERSETUJUAN PUBLIKASI
KARYA ILMIAH UNTUK KEPENTINGAN AKADEMIS

Sebagai sivitas akademika UIN Sunan Ampel Surabaya, yang bertanda tangan di bawah ini, saya:

Nama :
NIM :
Fakultas/Jurusan :
E-mail address :

Demi pengembangan ilmu pengetahuan, menyetujui untuk memberikan kepada Perpustakaan UIN Sunan Ampel Surabaya, Hak Bebas Royalti Non-Eksklusif atas karya ilmiah :

Sekripsi Tesis Desertasi Lain-lain (.....)
yang berjudul :

.....
.....
.....

beserta perangkat yang diperlukan (bila ada). Dengan Hak Bebas Royalti Non-Eksklusif ini Perpustakaan UIN Sunan Ampel Surabaya berhak menyimpan, mengalih-media/format-kan, mengelolanya dalam bentuk pangkalan data (database), mendistribusikannya, dan menampilkan/mempublikasikannya di Internet atau media lain secara *fulltext* untuk kepentingan akademis tanpa perlu meminta ijin dari saya selama tetap mencantumkan nama saya sebagai penulis/pencipta dan atau penerbit yang bersangkutan.

Saya bersedia untuk menanggung secara pribadi, tanpa melibatkan pihak Perpustakaan UIN Sunan Ampel Surabaya, segala bentuk tuntutan hukum yang timbul atas pelanggaran Hak Cipta dalam karya ilmiah saya ini.

Demikian pernyataan ini yang saya buat dengan sebenarnya.

Surabaya,

Penulis

(.....)
nama terang dan tanda tangan

فأغلب الأمراض الطبية التي تحتاج العلاج بالجراحة الطبية يكون فيها المريض مهدداً بالموت ، إذا لم يتم إسعافه بالجراحة ، فإذا قام الطبيب بفعالها وشفى المريض ، فإنه يعتبر منقذاً - بإذن الله تعالى - لتلك النفس المحرمة من الهلاك ، وبذلك يدخل فيمن امتدحهم الله عز وجل في هذه الآية الكريمة ، وعلى هذا فإنه يشرع القيام بها، وفعالها.²⁹

المطلب الثاني : دليل مشروعية الأعمال الطبية من السنة

السنة النبوية المطهرة دلت على مشروعية الجراحة الطبية وجوازها ، ويظهر ذلك من خلال الأحاديث الشريفة التالية :

أ) - أحاديث الحجامة ومنها

- حديث عبدالله بن عباس رضي الله عنه " أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اخْتَجَمَ فِي رَأْسِهِ " .³⁰

- حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنه أنه عاد مريضاً ثم قال " لَأَبْرُحَ حَتَّى تَخْتَجَمَ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ « إِنَّ فِيهِ شِفَاءً » " .³¹

وجه الدلالة من هذه الأحاديث الشريفة :

أنها نصت على مشروعية العمل الطبي و التداوي بالحجامة وفعالها ، والحجامة تقوم علي شق معين من الجسم وشرطه ، لمص الدم الفاسد من داخله ، سواء كان عضواً ، أو كيساً مائياً ، أو ورماً ، أو غير ذلك.³²

29 محمد بن محمد المختار بن أحمد فريد الجكني الشنقيطي ، "أحكام الجراحة الطبية والاثار المترتبة عليها" ، (رسالة دكتوراه بقسم الفقه بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، الإمارات: الشارقة : مكتبة الصحابة، 1424هـ-2004م) ، ط3، 58.

30 للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري ، صحيح البخاري "الجامع الصحيح" (مصر: مطبعة دار إحياء الكتب العربية ، بمصطفى البابي الحلبي، بدون سنة نشر) ، (11/4) ، و مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري ، صحيح الإمام مسلم (مطبعة البابي الحلبي، بدون سنة نشر) (22/4) ، ولم يذكر موضع الحجامة في رواية مسلم .

31 نفس المرجع، رواه البخاري في "صحيحه" (11/4).

32 تعتبر الحجامة في العصر الحديث نوعاً من الجراحة الطبية الصغرى ، حيث يجري استعمالها في علاج التطورات الالتهابية المختلفة في الدم فتساعد على نقص ضيق التنفس والآلام بتأثيرها على التطورات الالتهابية وأعراض الركود في الرئتين .، رضوان بابولي ، أنظون دولي، الجراحة الصغرى (حلب: منشورات جامعة حلب، كلية حلب ، سنة 1407هـ) ، 24.

المطلب الثالث : دليل مشروعية العمل الطبي من الإجماع

من المعروف أن العمل الطبي المتطور بهذا الشكل الذي توصلوا إليه الأطباء لم يكن موجوداً في العصور السابقة ، وإنما كان الموجود منها نماذج من الأعمال الطبية العامة تشمل على قطع العروق ، والحجامة ، وبتز الأعضاء .

ولم ينكرها السلف الصالح ومن بعدهم هذه النماذج من الأعمال الطبية ، بل أجمعوا على جوازها وإباحة فعلها ، طلباً لتحصيل المصالح المترتبة عليها .

قال الإمام أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد "الجد"⁴⁶ - رحمه الله - : " لا اختلاف أعلمه في أن التداوي - بما عدا الكي - الحجامة ، وقطع العروق ، وأخذ الدواء مباح في الشريعة غير محظور "⁴⁷.

وقد نص أيضاً الشيخ أحمد بن زروق المالكي⁴⁸ - رحمه الله - على ذلك فقال "وأما الفصد والكي فلا خلاف في جوازهما "⁴⁹.

وأيضاً إجماع السلف الصالح فيما سبق فهذا يؤكد على مشروعية التداوي بالجراحة الطبية " والأعمال الطبية" في عصورهم ما تناقلته المصادر التاريخية من حادثة الإمام التابعي الجليل

46 هو الإمام أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد (الجد) ولد- رحمه الله - بقرطبة عام 450 من الهجرة ، ونشأ بها ، وتلقى العلم على فقهاء الأندلس وعلمائها ، وكان مالكي المذهب ، ويعتبر من كبار فقهاء الأندلس وأئمتها ، توفي - رحمه الله - بقرطبة عام 520 من الهجرة ، ومن مؤلفاته : البيان والتحصيل ، والمقدمات الممهديات ، ينظر إبراهيم بن علي ابن محمد بن فرحون ، *الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب* (مصر : مطبعة الفجالة ، 1350هـ) ، ط1 ، 287 . و محمد بن محمد مخلوف ، *شجرة النور الزكية في طبقات المالكية* (بيروت : دار الكتاب العربي، 1349هـ) ، ط ، بالأوفست عن ط1 بالمطبعة السلفية . 129.

47 أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد ، *المقدمات الممهديات لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعية* (مصر : مطبعة السعادة، بدون سنة نشر)، ط1 ، . (466/3).

48 هو الشيخ أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى البرنسي ، الفاسي المالكي الشهير بزروق ، ولد - رحمه الله - بفاس سنة 846 من الهجرة ، وهو فقيه ، محدث توفي - رحمه الله - بتكرين في طرابلس المغرب سنة 899 من الهجرة ، وله أيضاً مؤلفات منها : شرح مختصر خليل في فروع الفقه المالكي ، واغتنام الفوائد ، ينظر عمر رضا كحالة ، *معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية* (سوريا: دمشق : مطبعة التريقي ، 1377هـ)، (155/1).

49 أحمد بن أحمد ابن محمد بن عيسى البرنسي الفاسي ، شرح زروق على رسالة ابن أبي زيد القيرواني ومعه شرح التنوخي (409/2).

مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَعْظِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴿١٣٦﴾¹³⁶
حيث دلت الآية الكريمة على إيجاب الدية على من أتلّف نفساً مؤمنة على وجه الخطأ،
والآية عامة وشاملة للخطأ الناتج من الأطباء أو غيرهم.¹³⁷

وعند الفقهاء أن خطأه ليس له فيه اختيار ولم يكن مقصوداً فبالتالي لا يجوز تعزيره،
حتى يلزمه الأدب، ولا يجوز تأديبه، وإنما يكتفي فيه بالدية على عاقلته.¹³⁸

واتفق الجمهور من الفقهاء، إذا أدى خطأ الطبيب إلى تلف نفس فما دونها فيجب عليه
الدية، تحملها العاقلة عنه.¹³⁹

قال ابن فرحون: "قال ابن عبد السلام: والجاهل يجب عليه التعزير، ولا يؤدب
المخطئ".¹⁴⁰

وجاء أيضاً في كتاب نهاية المحتاج للرملي: "ولو أخطأ الطبيب في المعالجة، وحصل منه
التلف، وجبت الدية على العاقلة".¹⁴¹

136 سورة النساء، الآية 92.

137 محمد المختار بن أحمد الشنقيطي، أحكام الجراحة الطبية وآثارها المترتبة عليها (الطائف: طباعة مكتبة الصديق، 1993)، 508.

138 قيس بن محمد آل الشيخ مبارك، التداوي والمسؤولية الطبية في الشريعة الإسلامية (دمشق: مكتبة الفارابي، 1991)، ط1، 301-302.

139 العاقلة: في اللغة: هم العصبية، وهم القرابة من قبيل الأب، محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، مادة: "عقل"، ج11، 458-462.

140 إبراهيم بن علي بن محمد اليعمرى ابن فرحون، تبصرة الحكام في الأقضية ومناهج الحكام، (مصر: المطبعة العمرة الشرقية، 1301هـ)، ج2، ط1، 243.

141 شمس الدين محمد بن أحمد بن شهاب الرملي، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، ومعه حاشية الشيراملسي والرشيدي (مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1386هـ)، ج8، 35.

المسؤولية وفي جو من الثقة والاطمئنان ، وكانت بعض المدارس الفقهية والقانونية ترى عدم مساءلة الطبيب عن خطئه بحجة التقليل من شأنه وانعدام قيمة الشهادة العلمية الممنوحة له والأضرار بسمعة المهن الطبية وقد تنبه المشرع الليبي لذلك فأوجب التعويض عن الضرر الناتج عن ممارسة المهن الطبية وفي الوقت نفسه أقرّ قيام هيئة التأمين الطبي تكون لها الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة تلتزم بتغطية المسؤولية المدنية الناجمة عن الوفاة أو أية إصابة بدنية أو أي ضرر مادي أو معنوي بحق أي شخص وبذلك بتحقيق أمران¹⁵⁷ :-

أولهما: `يحصل المتضرر على حقه من التعويض المناسب .

ثانيهما : خلق الوعي لدى الأطباء وغيرهم من المهن الطبية والرفع من أدائهم وخلق الشعور بالأمان والطمأنينة في أداء واجباتهم الطبية المهنية .

فهناك فئة مخاطبون بهذه الأحكام وهو ما أكدته المادة الأولى من القانون رقم 17 لسنة 1986م بشأن المسؤولية الطبية بأن أحكامه تسرى على كل من يمارس المهن الطبية والمهن المرتبطة بها وهي تلك المشار إليها في القانون الصحي (المادتان 109، 123) وهي : مهنة الطب ، وطب الأسنان ، والصيدلة ، والفحوصات المعملية (الكيمياء الطبية والبكتيولوجيا... والميثافولوجيا ،،) وأية مهن أخرى بقرار من وزير الصحة، كم أقر القانون الصحي رقم : 106 لسنة 1973م في المادة (123) المهن المرتبطة بمهنة الطب وهم القائمون بأعمال فنية والأعمال المساعدة للأطباء ، والصيدلة وأطباء الأسنان أثناء مزاولتهم مهامهم وتحت إشرافهم كالممرضات ، والقابلات وفي المختبرات ، والأشعة ، والعلاج الطبيعي ومساعدتي الصيدلة وفي الأسنان وفي النظارات الطبية ، والمفتشين الصحيين وغيرهم.¹⁵⁸

157 <http://www.shaimaatalla.com/vb/showthread.php?t=13720> المستشار سعد المصتراتي مؤمن مقال

منشور عن المسؤولية الطبية في القانون الليبي تاريخ الإطلاع 11.12.2017

158 تعاقب المادة 354 عقوبات ليبي بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو غرامة لا تزيد على خمسين جنيها. وهي تحت باب انتحال الألقاب ، والرتب ، وتعاقب المادة 251 من القانون ذاته بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنين وهي تحت باب ، تزوير الأوراق العرفية الموقعة على بيان.

وقد ذكرت المعاجم أن بين العوض والبدل فرقا، ولكنهم أعرضوا عن ذكره، جاء في المحكم والمحيط الأعظم: "العوض والبدل وبينهما فرق، لا يليق ذكره في هذا المكان"²³⁶.

فالعوض إذاً يعني البدل، أو الخلف. وقد دل على ذلك حديث أبي هريرة- رضي الله عنه- عندما قال: "فلما أحل الله ذلك للمسلمين- يعني الجزية- عرفا أنه قد عاوضهم أفضل مما خافوا".²³⁷ أي أبدلهم كسباً طيباً أفضل مما كانوا يخشون فوته.

وقال الإمام الشافعي رحمه الله: سافر تجد عوضاً عن تفارقه²³⁸. بدلاً مكافئاً عن تنأى عنه وتغترب.

ومن اشتقاقات مادة العوض أيضاً: "التعويض" وهو اللفظ الذي نقصده بالذات، جاء في لسان العرب بعد ذكر اشتقاقات كثيرة للفظ العوض: "... والمستقبل التعويض".²³⁹

وعليه فنستطيع القول بأن التعويض في اللغة هو البدل أو الخلف .

واصطلاحاً: دفع ما وجب من بدل مالي بسبب إلحاق ضرر بالغير.²⁴⁰

فكتب الفقه القديمة لم تذكر لفظ التعويض بعينه- كمصطلح لما نزيده- ولكنها استعملت بدله لفظ الضمان، قد اختلفوا في استعماله، فبعض الفقهاء استعمله في المعنى نفسه الذي يقصد من لفظ التعويض، وبعضهم جعله شاملاً للتعويض وغيره كالكفالة، والبعض الآخر - كالحنابلة والمالكية وبعض الشافعية - عرفوه بما لا يدل البتة على التعويض.²⁴¹

236 علي بن إسماعيل بن سيده، المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، تحقيق عبدالستار أحمد، (مصر: شرمة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده)، 1301، ج2، 210.

237 أبي الفضل جمال الدين بن منظور، لسان العرب، ج9، 55-56، وقد رد هذا النص في كتاب "النهاية في غريب الحديث والأثر" لأبي السعادات بن الأثير الجزري (دار إحياء الكتب العربية، عيسى الباب الحلبي وشركاه، بدون سنة نشر)، ج3، 320.

238 ديوان الشافعي، جمع وتحقيق وتعليق: زهدي يكن (بيروت: دار الثقافة، بدون سنة نشر)، 48.

239 أبي الفضل جمال الدين بن منظور، لسان العرب، ج9، 55.

240 الموسوعة الفقهية الكويتية، 35/13.

241 محمد المدني بوساق، التعويض عن الضرر في الفقه الإسلامي، (الرياض: دار أشبيليا للنشر، 1419هـ)، 150.

ادعى " ، وأيضاً يحذر الباحث من المبالغة والإفراط والعواقب المستمرة في المساءلة بغير دليل قوي لما يترتب علي الطبيب والمجتمع من آثار سلبية ، كما نلاحظ من عزوف بعض الأطباء لمهنة الطب في بعض الدول بسبب ارتفاع تكاليف التأمين المهني ضد الخصومات وبسبب المبالغة في الدعاوى القضائية غير المبررة، ولجوء الأطباء إلى الاسترسال و الإتساع في الفحوصات الطبية غير المستطبة بغية دفع اللوم عن أنفسهم مع ما يجز ذلك على المجتمع من تبعات مالية ضخمة، ولا يعني هذا ترك الأطباء وشأنهم، وإنما يعني مراعاة الوسطية وعدم الإفراط أو التفريط في هذا الشأن ، فيحق للمريض المطالبة بالتعويض متى يشاء، ونشير هنا إلى أسبقية الشريعة الإسلامية وما ذهب إليه الفقهاء منذ القدم في تقنين شروط وضوابط ممارسة المهنة من أحدث المعايير المعاصرة لهذه المهنة ، وهذا تأكيد على أن الشريعة الإسلامية مستوعبة لجميع الكوارث المستجدة في مجال الطب وغيره، ولكن هذا لا يعني أننا نقف عند هذا الحد فيما جاء عند الفقهاء منذ القدم في كتب الفقه ، بل علينا من بذل الجهود بين الأطباء والفقهاء لكي يتسنى لنا وضع تقنيات مفصلة تستوعب متطلبات هذا العصر من تطور مهنة الطب ترتكز على أصول الشرع وتحتكم إلى شرع الله تعالى تحقيقاً للعدل والتقدم والحضارة بكل أبعادها الدينية والدنيوية.

أما عن موضوع التأمين فالباحث يرى أن ما ذهب إليه أصحاب الاتجاه الأول المميز للتأمين، خصوصاً التأمين من المسؤولية، لما له من مصلحة . فإذا لم يكن هناك تأمين فسوف نجد العديد من الإشكالات التي سوف تطرح في المجال الطبي ، أما بالنسبة للأطباء سوف يدفع الكثير منهم إلى مسح كل أثر يدل على مسؤوليته، كإحجام بعض الأطباء عن كتابة الدفتر الطبي للتدخل الطبي بشكل مفصل، أو كتابته مع عدم التوقيع والتأشير عليه، أو تقديمه إلى طبيب لا يحمل الصفة والمؤهلات اللازمة، ككتابة تقرير عن عملية جراحية من طبيب عام مناوب أو من طرف طبيب لازال في طور التكوين، مما يسهل على الطبيب

